مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الأول ـ 2025 ـ الصفحات (151-164)
ISSN3005-3900

الهجرة وتداعياتها الأمنية في أمريكا

أ. طارق مفتاح سلحب [1]*

قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بني وليد ، ليبيا.

tareksalhb@bwu.edu.ly

Immigration and its security implications in America

TAREG MUFTAH SALHAB

Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya.

تاريخ الاستلام: 28-11-2024 تاريخ القبول: 27-12-2024 تاريخ النشر: 19-01-2025

الملخص:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة معقدة من حيث الأسباب المنتجة لها والتي أصبح العالم باسره يعاني منها خصوصا في السنوات الأخيرة، فالهجرة بحد ذاتها ليست حديثة بل هي قديمة، ولكنها تحولت الى هجرة غير شرعية بعد ان قيد الانتقال من بلد الى اخر، ووضعت التأشيرات والاذونات للدخول الى دول الاستقبال مما يجعل الكثير من الحالمين الحصول على هذه التأشيرات مما يضطرهم الى التزوير والتسلل خفية فيكون الشخص موجود في دولة الاستقبال بصفة غير شرعية، فقد تعددت الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالأسباب والعوامل والدوافع المؤدية اليها عاكسة وجهة نظر الدارسين فمنهم من تبنى العوامل او التداعيات السياسية او الأمنية او الاقتصادية.

الكلمات الدالة: الهجرة ،التداعيات الأمنية ,أمريكا ، المجتمع الدولي ، التداعيات السياسية.

Abstract:

The phenomenon of illegal immigration is a complex phenomenon in terms of the reasons that produce it, which the whole world has been suffering from, especially in recent years. Immigration itself is not new, but rather old, but it has turned into illegal immigration after restricting movement from one country to another, and visas and permits were imposed to enter the receiving countries, which makes many dreamers obtain these visas, which forces them to forge and sneak secretly, so the person is present in the receiving country illegally. There have been many studies and researches that have focused on the reasons, factors and motives leading to it, reflecting the point of view of researchers, some of whom have adopted political, security or economic factors or repercussions.

Keywords: Immigration, security implications, America, international community, political implications.

المقدمة:

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة للمهاجرين وسميت بلقب "أمة المهاجرين" (lmmigrants ANation of)، وهو لقب أشار في وأحد الكثير من معانيه أهمية، إلى الدور الذي ساهمت الهجرة في تاريخها تلك الهجرة التي أسهمت العيش في امان واستقرار و ازدهار اقتصادي، وأغنتها اجتماعيا وثقافيا وفكريا، وزادت في رخائها وتقدمها، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية التي استقبلت أعداد كبيرة من المهاجرين منذ فترات طويلة، لحاجتها الى الفنيين والمتعلمين والخبراء في شتى المجالات التي حملها إليها سبل المهاجرين.

للهجرة نوعـــان(هجرة قانونية، وهجرة غير القانونية) فاضحت الأخيرة من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، وأصبت تشكل تحدياً ومشكلة محلية وإقليمية ودولية، كما أنها باتت الشغل الشاغل لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، فالعديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تدفع الأفراد للهجرة من الدول الطاردة إلى الدول الجاذبة بسبب الفقر والحروب الأهلية والتدخلات العسكرية، وعليه أصبحت قضية الهجرة غير القانونية تشكل أحد التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، والتي سببت في نشوب الخلافات الدبلوماسية بين الدول.

فعلى سبيل المثال نرى سياسات الولايات المتحدة تجاه الهجرة غير القانونية لم تختلف لدى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، لأن الولايات المتحدة كانت من أقدم الدول في تنظيم الهجرة بسبب تاريخها الطويل في استقبال المهاجرين بشكل عام، وباعتبارها دولة يتشكل نسيجها الاجتماعي من المهاجرين منذ أن وطأة أقـدام الأوروبيين السواحل الأمريكية.

وسنت الولايات المتحدة العديد من القوانين المنظمة لظـاهرة الهجرة غير القانونية، إلا أنها في الواقع أدت إلى تدعيم التمييز والفصل العنصري والاستغلال الاقتصادي للمهاجرين سواء كانوا من أمريكا أو من عرقيات أخرى، إلى جانب تدعيم الانقسام المجتمعي على أساس عرقي وهو يأتي الرجل الأبيض الأمريكي على رأسه.

اشكالية الدراسة: تأتي إشكالية الدراسة في التعرف على الهجرة غير القانونية بعدة أسئلة.

- ما الأسباب والدوافع الذي أدت الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية؟
- وما هي السياسات والتداعيات الذي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه الهجرة غير القانونية؟

فرضية البحث: مع اكتشاف الثروات في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصاً الغربية وتحديدا في كاليفورنيا في القرن التاسع عشر، ظهرت الحاجة الى أيدي عاملة رخيصة، وهو ما تزامن مع الظروف المهاجرين الباحثين عن مصادر العيش أو الهروب من النزاعات والحروب، ومع مضي سنوات قليلة تدفق الكثير من المهاجرين من مختلف البلدان، بدأ المجتمع والحكومة الأمريكية بانتهاج مواقف صريحة بضرورة وقف تلك الهجرة وخاصاً من الحزب الجمهوري، ولذلك وضعت سلسلة من التقييدات القانونية والاجتماعية والاقتصادية جعلت من المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية غير مرحب بهم.

وتفرض الدراسة أن النظرية العنصرية ومزاحمة العمالة الوافدة للعمال البيض كانت الأسباب الجوهرية في المطالبة بوقف الهجرة.

وهناك أسباب أخرى وهي العادات والتقاليد والتعداد، جميعها جعلت من المطالبة بوقف تلك الهجرة أمراً حيويا بالنسبة للسكان البيض، وهو ما جعل الحكومة الأمريكية استصدار سياسات تجاه هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على قضية الهجرة غير القانونية من حيث الأسباب والدوافع التي ساعدت على الهجرة، كما تكمن أهمية الدراسة في توضيح التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية على الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك السياسات التي اتخذتها تجاه هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد العديد من الأهداف أهمها:

1-التعرف على ظاهرة الهجرة غير القانونية أسبابها ودوافعها.

2-أثر الهجرة غير القانونية على سياسة والاقتصاد والأمن المجتمع الأمريكي.

3-السياسات التي أخذتها الولايات المتحدة تجاه الهجرة غير القانونية.

4-رؤى الحكومات الأمريكية المتعاقبة للهجرة غير القانونية.

منهجية الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية الوصفية، إذ تعتمد على تحليل ووصف الحقائق باتباع المنهج العلمي والأسلوب الموضوعي، والمنهج الوظيفي الذي يتناول مدى أداء الدولة بتحقيق السياسات والأساليب تجاه الهجرة، والنتائج التي تقضي إلى ذلك، كما يحتاج الباحث إلى طريق يسلكها للوصول إلى المعلومات، حيث يعتمد الباحث على المنهج التحليلي والمنهج الوظيفي وكذلك المنهج التاريخي في التعرف وتوضيح إشكالية البحث.

تقسيم الدراسة: تنقسم إلى

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير القانونية.

المحور الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير القانونية.

أ- الأسباب السياسية والأمنية.

ب- الأسباب الاقتصادية.

ت- الأسباب الجغرافية.

ث- العوامل البيئية.

المحور الثالث: الهجرة وتداعياتها الأمنية على المجتمع الأمريكي.

المحور الرابع: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الهجرة غير القانونية.

أ- سن القوانين المنظمة للهجرة غير القانونية.

ب- إنشاء الاتفاقيات المنظمة للهجرة غير القانونية:

1- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا).

2- اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وغواتيمالا حول الدولة آمنة لطالبي اللجوء.

ت- رؤى الحكومات الأمريكية المتعاقبة للهجرة غير القانونية:

في عهد الرئيس الديمقراطي "بيل كلينتون.

في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

في عهد الرئيس دونالد ترامب.

في عهد الرئيس جون بايدن.

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير القانونية

تعد الهجرة غير القانونية من الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري منذ القدم، فإنه من الواجب الوقوف عند المصطلح كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف الهجرة غير الشرعية عموما **الهجرة لغة تعني** انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون أذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد العمل، أو الإقامة لفترة قصيرة، أو طويلة، أو الإقامة الدائمة. [1]

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير القانونية على أنها: الانتقال للعيش من مكان لآخر، مع نية العيش بالمكان الجديد أما للأبد أو فترة زمنية محددة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج، وقد تكون الهجرة داخلية فالدولة الواحدة، أو من قارة إلى قارة، او من دولة إلى دولة أخرى، كما تعرف الموسوعة السياسية الهجرة بأنها: كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو الجماعة. (2)

أما اصطلاحا فتعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) وهي انتقالهم من مكان إلى آخر، بحثا عن وضع معيشي أفضل للمهاجر، أو لعائلتهم سواء اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو أمنيا، أو سياسيا، أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.

تعد الهجرة السرية، أو غير القانونية، أو غير الشرعية، أو غير النظامية كما يطلق عليها من الظواهر التي أصبحت تشغل بال المجتمع الدولي بشكل متنامي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، رغم المجهودات التي تبذلها كثير من الدول الان إن هذه الظاهرة أصبحت تتسع عبر المكان والزمان، وذلك بسبب عدم بذل ما يكفي من الجهد للبحث عن حلول جذرية لهذه الظاهرة والحد من انتشارها. (3)

وقد شهدت الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أوفي الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالمكسيك وفنزويلا وكوبا وغواتيمالا كلهم مهاجرون وجهتهم الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصا في بعض الدول الساحل. أكد تقرير صادر عن اللجنة الدولية للهجرة العالمية أن هناك حاجة ماسة للتعاون على المستويين المحلي والدولي لتنسيق سياسات الهجرة مع تزايد المهاجرين حول العالم البالغ عددهم حاليا 200 مليون مهاجر.

وأشار التقرير إلى أن المجتمع الدولي فشل في مواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة الدولية وأن هناك حاجة لسياسات جديدة لتصحيح هذا الوضع.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي انان" عند تلقيه التقرير، إن الهجرة تمثل أحد أهم التحديات في القرن الواحد والعشرين، مؤكدا ضرورة إدارتها بطريقة جيدة لمصلحة الجميع سواء كانت الدول المستقبلة أو المضيفة أو المهاجرين أنفسهم.

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى التمييز بين الهجرة غير القانونية واللجوء، فاللجوء هو أن يجد الشخص نفسه خارج بلده الأصلي وهو مهدد بسبب شخصيته أو معتقداته، فهذا الشخص لا يستطيع العودة إلى وطنه وحماية نفسه، لأن حكومة بلده لا تستطيع حمايته.

اللجوء يحدث نتيجة للصراعات والنزعات السياسية وحتى الاقتصادية أو الحدودية أو الحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرف أو الدين أو الفكر السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية.

المحور الثاني: الأسباب ودوافع الهجرة غير القانونية:

في الحقيقة لا يوجد سبب واحد محدد للهجرة، بل هناك أسباب وعوامل دفع متعددة تجبر الأفراد والجماعات على ترك أوطانهم وهجرها، وتأتي في مقدمتها الأسباب السياسية والأمنية؛ والأسباب الاقتصادية؛ والأسباب الجغرافية والعوامل البيئية.

أ- **الأسباب السياسية والأمنية :**

تؤدي الصراعات السياسية ونظم الحكم الجائرة إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديمقراطية والمشاركة السياسية، والعملية الانتخابية. (4) أو التي يشيع فيها الهدوء والسلام، ولكن الحروب الدولية والحروب الأهلية تأتي على رأس قائمة الدوافع السياسية التي تؤدي إلى الهجرة إلى أي بلد أخر حيث الأمن والاستقرار، فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده المنكوبين الفارين من جحيم الحروب بطريقة مشروعة فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير المشروعة مهما كانت العواقب. [5]

الأسباب الأمنية لها دورها هي كذلك في استقطاب وفود الهجرة، كما أن الحروب والصراعات العرقية والتي تعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في الهجرة غير الشرعية وفي الحركات السكانية عامة، خاصة اللجوء والتهجير والهجرة القسرية.

وكذلك وجود أجهزة أمنية داخل الدولة لا تتبع الدولة بشكل كامل، حيث تواجه الدولة تحديات كبيرة في مجال الأمن. (6)

فالظروف غير الآمنة التي يعانيها المهاجرين، بالإضافة إلى النزعات والحروب، هي من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية فأفريقيا على سبيل المثال تعاني اكثر من 18 دولة نزاعات داخلية وذلك حسب تقرير منظمة إنترناشيونال ريسكيو الأمريكية الغير الحكومية، وقامت تلك النزعات بالدفع بأعداد كبيرة من المهاجرين، غالبهم من الشباب إلى الهجرة نحو الشمال بحثاً عن حياة أفضل، ولقد كشف تقرير الجمعية العامة لعام 2001 أن الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في قارة إفريقيا، كان ثمنها باهضا نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع نشوب الصراعات وتعتبر الهجرة غير الشرعية جزء من هذا الثمن. [7]

ب - الأسباب الاقتصادية:

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمتها، حيث يشكل التباين الاقتصادي ما بين الدول (الجاذبة)، والدول (الطاردة)، والفرق في المستوى المعيشي والاقتصادي، للفرد عاملاً فاعلاً وأساسياً في تحفيز الإنسان في الدول الطاردة للانتقال إلى مكان آخر يؤمن له ما يطمح إليه (8). وأن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان، سيما وأن هذا التفاوت ما فتى يتطور بسرعة في العقود الماضية، وينذر بتفاقم الأزمات الاقتصادية مستقبلاً، مما يزيد من حجم التدفقات السكانية المهاجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. لهذا يوجد ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة غير الشرعية، فالأزمة سوف تدفع بالملاين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية،

ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن تأتي الهجرة غير الشرعية كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم (9).
فعلى سبيل المثال الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تتأثر بعوامل الدفع والجذب في الهجرة الاقتصادية، فعلى مدار القرن العشرين عبر العمال المكسيكيون الحدود بحثاً عن العمل في الصناعة والزراعة الأمريكية، ولكن في القرن الحادي والعشرين تباطأت الهجرة المكسيكية بشكل كبير بسبب الركود الاقتصادي الأمريكي عام2009م. كما أن أهم أسباب الهجرات من بلدان أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي الفرص الاقتصادية المنعدمة وازدياد وتيرة أعمال العنف وحروب العصابات وقضية اتجار بالبشر التي تنهب وتستحوذ على ثروات البلاد. (10)

ت ـ الأسباب الجغرافية:

تعتبر العوامل الجغرافية الطبيعية من أهم الأسباب التي ساهمت في تسهيل عملية انتقال المهاجرين إلى الخارج، حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالزلازل وقلة سقوط الامطار و البراكين، والقحط، والأوبئة كلها عوامل ساهمت بدفع السكان إلى الهجرة، وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها الى ترك الأفراد لأماكنهم سوآءاً على المستوى المحدود الضيق، أو على شكل حركات جماعية .[11] وليست العوامل الطبيعية الأقل أهمية، بل تعد أهمها على الاطلاق، فكثير ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا ينعكس سلبا على الحياة فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالبا ما تعاني العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافي ما يؤدي الى الخسائر فادحة بالقطاع الزراعي، فالكوارث الطبيعية تسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة الى دول خارجية من اجل البحث عن مكان تتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار [12].

ث ـالأسباب البيئية:

إن الأسباب البيئية كثلوث المياه والهواء والتربة يؤدي إلى مخاطر صحية خطيرة على السكان المحليين، مما يطرهم إلى البحث عن حياة أفضل لأنفسهم ولأطفالهم، وهو ما يسبب الهجرة القصرية للأفراد والجماعات.

المحور الثالث: الهجرة وتداعياتها الأمنية على المجتمع الأمريكي

إن السياسة الأمريكية في مجال الهجرة تستند في ملف الأمن والجريمة العابرة للحدود، فمنذ احداث 11 سبتمبر 2001 التي زعزعت كيان ومصالح الحكومية والسيادية مهمة في الولايات المتحدة، واخدت الأجهزة الأمريكية تدابير صارمة لتشديد الرقابة على الحدود وخاصاً الجنوبية.

وعلاوة على ذلك، دعا بعض السياسيين الأمريكيين في أعقاب هذه الأحداث، إلى تبني قيود صارمة على قبول المهاجرين الجدد، كما استغلت المجموعات المناهضة للهجرة أيضا هذه الفرصة لترفع من سقف مطالبها في التضييق على المهاجرين وخاصة غير الشرعيين منهم، كما يعتقد الكثيرين بأن منح وثائق الإقامة الشرعية للمهاجرين السريين، القادمين في غالبيتهم من أمريكا الوسطى والجنوبية سيشجع على المزيد من الهجرة غير القانونية، وسيتسبب في أعباء مالية لخزينة الدولة في ظل أوضاع اقتصادية متأزمة.
دعا "ترامب" إلى إقامة جدار على الحدود الجنوبية الأمريكية خلال خطاب ترشيحه عام 2015، وقال إنه سيبني جداراً عظيماً، وذكر إن الجدار سيغلق الثغرات التي يستغلها المجرمون والإرهابيون، كما أشار إلى أن

الجدار مهم للغاية لأمن الحدود، وفي أكثر من مناسبة أوضح أنه سيجعل المكسيك تدفع ثمن الجدار، وهو ما أثر سلبا على العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك، ويرى المحللون أن التكلفة المرتفعة لبناء الجدار والتحديات اللوجستية التي يفرضها، فضلاً عن التأثير السلبي للعلاقات بين البلدين، وتم تخصيص 3.6 مليار دولار من المشروعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع لتمويل بناء الجدار. (13)

نقلت صحيفة "إل باسو تايمز" الأمريكية المحلية في ولاية تكساس عن دوريات الحدود قولها إن هناك تزايدا في أعداد السلالم على الجدار الذي يفصل الولاية عن المكسيك.

ويأتي المهاجرون من دول أمريكا الوسطى والجنوبية إلى المكسيك أملا في الوصول إلى الولايات المتحدة، التي يعتبرونها أرض الخلاص.

عملت الولايات المتحدة نقاط التفتيش وأجهزة الإضاءة بهدف منع المهاجرين من الدخول غير الشرعي للبلاد، فضلا عن الإذن لوزارة الأمن الداخلي بزيارة استخدام التكنولوجيا المتقدمة، مثل الكاميرات والأقمار الاصطناعية والطائرات من دون طيار، لتعزيز البنية التحتية على الحدود، وذلك في إطار برنامج شبكة مبادرة الحدود الأمنة الذي بدأ العمل به في 2006. (14)

ورغم إقرارنا بحق كل دولة في تبني السياسات التي تراها مناسبة وتحفظ أمنها وسيادتها، إلا أننا نشاطر العديد من منظمات الهجرة وحقوق الإنسان انتقادها لسياسات الولايات المتحدة، المتعلقة بالممارسات العنصرية والتمييز والانتهاكات التي تمارسها اتجاه المهاجرين المغلوبين على أمرهم، والتضيق الذي يمارس على الأجانب خاصة المسلمين والآسيويين وقاطني الضفة الأخرى من الحدود الجنوبية.

وسبب ذلك تراجع لتسويق الإدارة الأمريكية لحجج ومزاعم واهية، منها محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات، وفي هذا الصدد صرح رئيس مكسيكي السابق، باعتراضه على إجراءات بناء الجدار العازل على طول حدود بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية، وشبه ذلك بجدار برلين العنصري.

وتشير الأبحاث إلى أن للهجرة آثار اقتصادية إيجابية على السكان الأصليين مع وجود استثناءات محدودة، فيما لم تثبت الدراسات التأثير السلبي لهجرة ذوي المهارات المتدنية على الأمريكيين وتظهر الدراسات أيضا بأن معدل الجرائم بين المهاجرين بشكل عام أقل من معدل الجرائم بين الأمريكيين (15).

في هذا الصدد كتب الدكتور **ستيفين مورو** من معهد كاتو يقول: إن الهجرة هي نوع من المساعدات الأجنبية المعاكسة إننا نعطي أقل من 20 مليار دولار كمساعدات مباشرة إلى دول العالم الثالث، ونحصل بالمقابل على 30 مليار دولار سنويا كممتلكات مربحة أنه يعني بكلمة ممتلكات العمال الذين تربوا وأطعموا ولقحوا وتعلموا بواسطة دول أكثر فقراء ومن ثم شحنوا وهم في بداية حياتهم الإنتاجية إلى الولايات المتحدة معدل أعمارهم 20 سنة. (16).

المحور الرابع: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الهجرة غير القانونية.

أ- سن القوانين المنظمة للهجرة غير القانونية.

ب- إنشاء الاتفاقيات المنظمة للهجرة غير القانونية.

ت- رؤى الحكومات الأمريكية المتعاقبة للهجرة غير القانونية.

أ- سن القوانين المنظمة للهجرة غير القانونية:

كانت الولايات المتحدة من أقدم الدول في تنظيم الهجرة بسبب تاريخها الطويل في استقبال المهاجرين بشكل عام، وباعتبارها دولة يتشكل نسيجها الاجتماعي من المهاجرين منذ أن وطأة أقدام الأوروبيين السواحل الأمريكية.

وترجع بدايات تنظيم الهجرة في الولايات المتحدة إلى عام 1789م، حيث سنت قوانين مهمة فيما يتعلق بوضع الأجانب فيها، وهي: - قانون التجنيس، وقانون الأجانب الأصدقاء، وقانون الأجانب الأعداء، كما أصدر الكونجرس في عام 1891م أول قانون شامل لتنظيم الهجرة في الولايات المتحدة، وفي عام 1952م صدر قانون الهجرة والمواطنة الذي لا يزال يشكل المرجع الأساسي لقانون الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أدت هذه القوانين في الواقع إلى تدعيم التمييز والفصل العنصري والاستغلال الاقتصادي للمهاجرين سواءً كانوا من أمريكا اللاتينية أو من عرقيات أخرى؛ إلى جانب تدعيم الانقسام المجتمعي على أساس عرقي وهوياتي يأتي الرجل الأبيض الأمريكي على رأسه، بل يمكن القول إن هذه القوانين نشأت بدافع الخوف من زيادة أعداد المهاجرين على أعداد الأمريكيين ومنافستهم في أغلب نواحي الحياة.

إلا أنه بسبب نمو الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على الأعداد الضخمة من الأيدي العاملة مع بداية القرن العشرين، كان لابد من استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين لدعم الاقتصاد الأمريكي الضخم في قطاعي الزراعة والصناعة، وفي هذا الصدد صدر أول قانون يستهدف على وجه الخصوص العمالة المكسيكية للعمل في المزارع الأمريكية عام 1919م ، تبعه برنامج (برا سيرو Bracero) خلال سنوات الحرب العالمية الثانية الذي أعقب سنوات الكساد الكبير عام 1930م وما ترتب عليها من ترحيل عدد كبير من العمال المكسيكيين بحجة إعادة إحياء الاقتصاد الأمريكي وتوفير فرص عمل للمواطنين الأمريكيين بدلاً من المهاجرين المكسيكيين.

دفع ذلك الوضع إدارة المزارع للضغط على الحكومة الأمريكية لوقف عمليات الترحيل المهينة بالنظر إلى قيمة العمالة المكسيكية، إلى جانب انشغال العمالة الأمريكية في ذلك الوقت بالتجنيد في الجيش الأمريكي استعداداً للحرب.

ألغي برنامج (برا سيرو) عام 1964م بعد نمو حركات اليسار وتنامي حركات الحقوق المدنية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، في الولايات المتحدة التي على إثرها تم تبني إصلاحات في نظام الهجرة وإصدار قانون (هارت سيلر) عام 1965م الذي استبدل القوانين السابقة القائمة على حصص الأصول العرقية للمهاجرين بنظام جديد قائم على استقدام المهاجرين بناءً على مهاراتهم الخاصة وروابطهم العائلية في الولايات المتحدة، أي (الهجرة الانتقائية).

وبموجب القانون استقبلت الولايات المتحدة أكبر عدد من المهاجرين منذ الحرب العالمية الأولى كان أغلبهم من الأمريكيين اللاتينيين مما أثر على وجه الولايات المتحدة الديموغرافي خلال العقود التالية، فجاءت أرقام عام 2022م مدفوعة جزئياً بالزيادات الحادة في عدد الفنزويليين والكوبيين والنيكاراغويين الذين قاموا برحلة الشمال؛ وبسبب العلاقات الدبلوماسية المتوترة لا تستطيع الولايات المتحدة طرد المهاجرين إلى فنزويلا أو كوبا أو نيكاراغوا، ونتيجة لذلك تم إطلاق سراحهم في الولايات المتحدة، حيث مثل الفنزويليون ثاني أكبر

جنسية على الحدود بعد المكسيكيين، أما الكوبيون فقد شاركوا في أكبر هجرة جماعية من الجزيرة الكاريبية إلى الولايات المتحدة منذ عام 1980م.

إلا أنه مع ذلك نلاحظ أن معدل الهجرة غير القانونية لم يتوقف عبر الحدود الجنوبية للولايات المتحدة بسبب ارتفاع معدلات البطالة في المكسيك واعتماد اقتصادها بشكل أساسي على تحويلات المهاجرين، حيث ساهم قانون (هارت سيلر) في الواقع في تدعيم أسس الخوف من " الآخر" المستمر حتى اليوم، والاستمرار في إصلاح قوانين الهجرة. (17)

ب- إنشاء الاتفاقيات المنظمة للهجرة غير القانونية:

1- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا): -

تعود بداية العمل على تحرير التبادل التجاري في أمريكا الشمالية إلى منتصف الثمانينات، حيث بدأت الولايات المتحدة وكندا مفاوضات في هذا الشأن المفاوضات توجت بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بينهما في 1988 ودخلت حيز التنفيذ مع بداية 1989، ومع مطلع التسعينات سعت الولايات المتحدة إلى ضم المكسيك إلى هذه الاتفاقية عام 1994، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة معوقات التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وإلغاء التعرفة الجمركية وتسهيل تبادل السلع والخدمات والمنتجات الطاقة والبتروكيماوية والزراعة والاتصالات والاستثمار وجوانب التقنية وقطاع الخدمات الملكية الفردية وتسوية النزاعات التجارية .

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية شريك اقتصادي للمكسيك في اتفاقية النافتا، وكما أنها المتضرر الأكبر من هذه الهجرة غير القانونية فقد وعدت المكسيك أن النافتا ستحقق لها نمو اقتصادي لم يكن له مثيل مع توفيرها لمناصب الشغل ورفع الأجور الذي بدوره سيحارب ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك باعتبارها من القضايا الحساسة في السياسة الأمريكية والتي توتر دائما العلاقات بين الدولتين.

لقد جاء إدراج المكسيك في النافتا بشكل كبير رغبة في تنظيم الهجرة الآتية منها، على الرغم من أن مسألة الهجرة غير مدرجة ومستبعدة تماما من هذه الاتفاقية، فالسياسة الرسمية كانت واضحة في تلك الفترة، وقد أوضح جورج بوش ذلك أثناء توقيعه لاتفاقية قائلا: «ما نتفاوض فيه نحن هنا هي اتفاقية تجارية وليس تعاقد اجتماعي». كما أكد أيضا كل من الرئيس المكسيكي والوزير الكندي الأول في تلك الفترة أن مسألة الهجرة ستكون خارج الاتفاقية، يقول في ذلك ساليناس «نحن نريد النافتا لأننا نريد تصدير السلع وليس الأشخاص»، لكن وراء هذا الإعلان الرسمي نجد أن الهجرة كانت محركاً رئيسياً في توقيع الاتفاقية، فقد كانت توصيات لجنة الولايات المتحدة الأمريكية للهجرة الدولية وللتعاون والتنمية الاقتصادية هي التي ساعدت النافتا لكي يتم تبنيها من طرف الكونغرس الأمريكي، حيث أكدت أن النافتا هي طريقة فعالة لتخفيض مد الهجرة المكسيكية نحو الولايات المتحدة.

صحيح أن اتفاقية النافتا طورت بعض القطاعات في المكسيك، ولكنها كانت السبب في انهيار قطاعات أخرى مثل القطاع الفلاحي، فمعظم الفلاحين في المكسيك تخلوا عن أراضيهم واتجهوا سواء نحو المصانع الأمريكية التي أقيمت على الحدود المكسيكية التي تستفيد من الإعفاء الضريبي، أو الهجرة إلى الولايات المتحدة، فبعد توقيع اتفاقية النافتا أعلنت العديد من المزارع المكسيكية إفلاسها، بعد أن وجدت نفسها عاجزة عن منافسة المنتجات الزراعية الأمريكية والكندية عالية الجودة ومنخفضة الثمن.

قد كانت النتيجة ترك ألاف المزارعين المكسيكيين لأراضيهم بعد تدني مداخيلهم من المحاصيل الزراعية، مما خلق مشكلة وطنية أخرى متمثلة في النزوح الريفي أو الهجرة غير النظامية، وبدلاً من أن تساعدها الاتفاقية على توفير الظروف المناسبة للحد من الهجرة إلا أنها ساهمت في تعميق مشاكلها الاجتماعية ومن أهمها الفقر والبطالة التي هي بدورها غذت الهجرة غير القانونية نحو الولايات المتحدة. (18)

2- اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وغواتيمالا حول الدولة آمنة المثيرة طالبي اللجوء:

وقعت الولايات المتحدة وغواتيمالا اتفاقية مثيرة للجدل بطالبي اللجوء، بعد أيام على تهديد الرئيس دونالد ترامب بفرض تدابير عقابية قاسية ضد الدولة الصغيرة الواقعة في أمريكا الوسطى مالم توقع عليها، الاتفاقية التي أطلق عليها "دولة ثالثة آمنة"، وتتطلب من المهاجرين القاصدين الولايات المتحدة والذين يدخلون غواتيمالا طلب اللجوء لديها " ستؤمن السلامة لطالبي اللجوء بحسب ما قال ترامب انه سيضع حداً لأنشطة المهربين والمتاجرين"، أي الأشخاص الين قاموا بتهريب آلاف المهاجرين عبر المكسيك إلى الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، وقال إنهم أشخاص شريرون ومرضى ومختلين . كما هددها بعقوبات تشمل حظرا على السفر، ورسوما جمركية في حالة تراجعها عن ذلك، مبرراً أن هذه الاتفاقية تهدف إلى إبطاء تدفق المهاجرين غير القانونيين إلى الولايات المتحدة، ومن الممكن أن يتم تطبيق الاتفاقية على مهاجرين سلفادوريين أو هندوراسيين يعبرون غواتيمالا أثناء توجههم إلى الولايات المتحدة (19)

ت- رؤى بعض الحكومات الأمريكية المتعاقبة للهجرة غير القانونية:

في عهد الرئيس الديمقراطي "بيل كلينتون" تم إصدار قانونين صارمين عام 1996م لإصلاح الهجرة يقيدان المميزات التي يمكن أن يتمتع بها كل من المهاجرين النظاميين وغير النظاميين في الولايات المتحدة، إلى جانب تكثيف الرقابة على الحدود وفرض عقوبات شديدة على المهربين المهاجرين غير النظاميين، وفي النهاية تم إقرار قانون الترحيل القسري.

وفي عهد الرئيس جورج بوش الابن: الذي أعطى أولوية للسياسة الخارجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بعكس سياسة بيل كلينتون الذي ركز على العوامل الداخلية، وإعلانه الحرب على الإرهاب وطغيان البعد الأمني على السياسة الخارجية الأمريكية، فتم إنشاء إدارة الأمن الداخلي عام 2003م التي أصبح لها صلاحيات كبيرة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، أعقبها إصدار قانون "إصلاح الاستخبارات ومنع "الإرهاب" عام 2004م الذي كان يستهدف على وجه الخصوص إصلاح الهيكل الاستخباراتي في الولايات المتحدة لكنه أيضاً تضمن بنداً ينص بشكل واضح على تشديد الرقابة على الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية، أعقبه قانون "الهوية المادية" عام 2005م الذي يشمل تحديث بطاقات هوية خاصة للعمال المهاجرين وفقاً لتقنيات تكنولوجية حديثة تسمح بالتحقق من أوضاعهم القانونية وحملهم لوثائق رسمية تثبت أنهم ليسوا مهاجرين غير نظاميين، بالإضافة إلى قانون "الأسوار الآمنة" عام2006 م الذي وسع من صلاحيات وزارة الأمن الداخلي للسيطرة على الحدود الجنوبية مع المكسيك وحدود الولايات المتحدة البحرية، إلى جانب تعزيز الإجراءات الأمنية والبنية التحتية وبناء الأسوار وتوفير القوى البشرية لمنع تغلغل المهاجرين غير النظاميين عبر الطرق الأكثر استخداماً للعبور إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك الموضحة في الخريطة التالية، حيث تبدو المكسيك اليوم في وضع حرج كونها تستقبل اليوم أعداداً كبيرة من المهاجرين

من مختلف بلدان أمريكا الوسطى بسبب تشديد الرقابة على الحدود مع الولايات المتحدة بشكل متزايد واستحالة عودة هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم.[20]

وقد تميزت الفترة اللاحقة لإعلان النظام العالمي الجديد من قبل الرئيس جورج بوش الأب وفترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م بزيادة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود والاعتماد المتبادل بين الدول ونفاذية الحدود، حيث أدت سيطرة الدول المتضائلة على المعاملات المالية العابرة للحدود في تدعيم المنظمات الإجرامية العابرة للحدود وتفاقم تجارة المخدرات وتهريب البشر.

وتسجل الحدود الرخوة بين المكسيك والولايات المتحدة يومياً أعداداً ضخمة من مهربي البشر والمخدرات؛ كما أن الطرق التي يستخدمها المهاجرون للعبور من أمريكا الوسطى إلى المكسيك ومن ثم إلى الولايات المتحدة أصبحت تزداد تكدساً يوماً بعد يوم على الرغم من اتخاذ الإجراءات السابقة التي كانت تستهدف السيطرة على الحدود.[21]

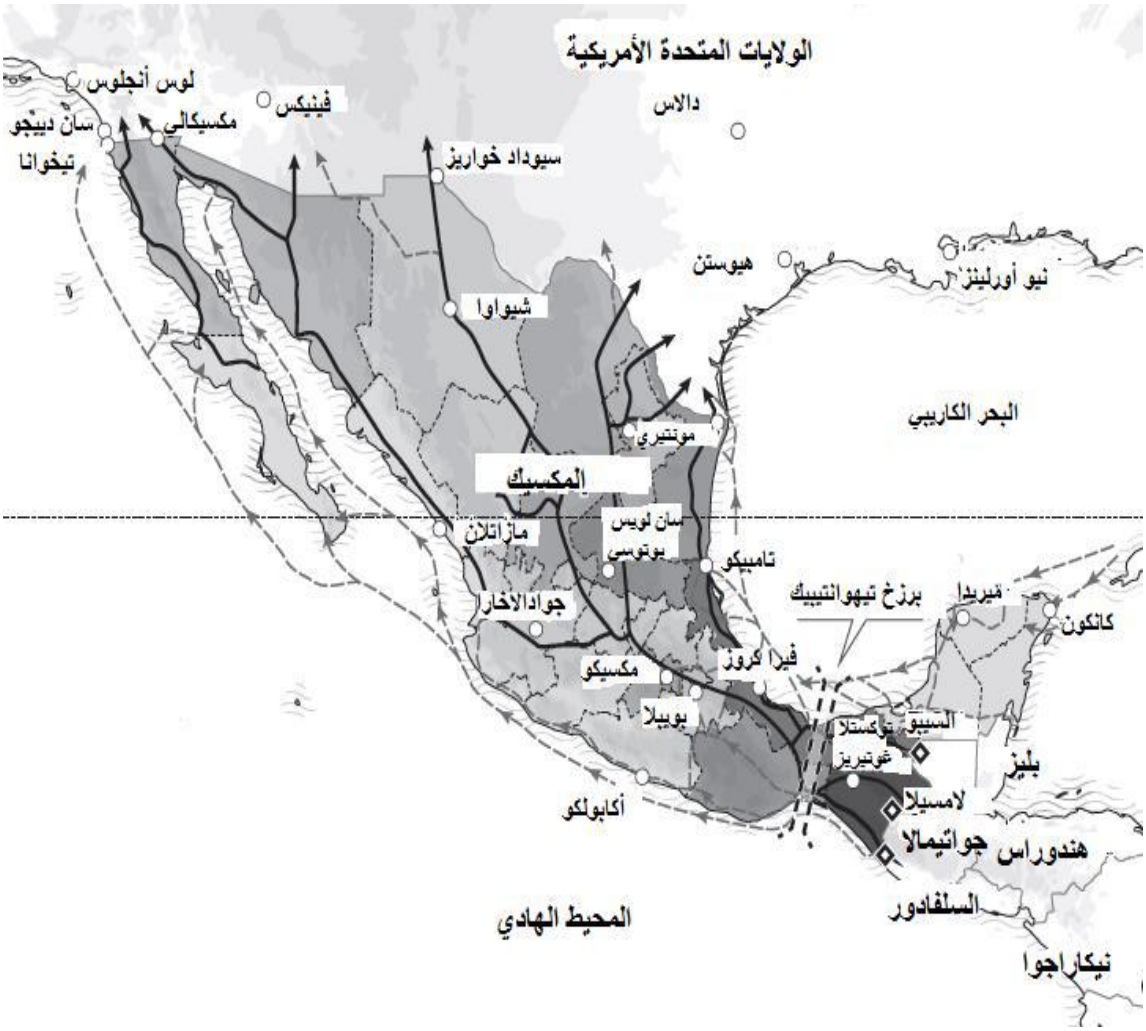

وفي عهد الرئيس دونالد ترامب وبناء جدار على الحدود الجنوبية مع المكسيك:

بعد وصول دونالد ترامب إلى الحكم انقلبت الأمور رأساً على عقب إعلانه سنة 2019 م حالة الطوارئ على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مستغلاً الصلاحيات الخاصة التي يمنحها قانون الطوارئ الوطنية من أجل تخصيص حوالي ما يزيد عن 11 مليون دولار من الأموال والقوات اللازمة لبناء جدار على الحدود الجنوبية مع المكسيك الذي وعد به أثناء حملته الانتخابية مؤكداً على سياسات سابقه لجورج بوش الأب المتعلقة بتأمين الحدود، مبرراً إعلانه أن الحدود الجنوبية تمثل أزمة أمنية تهدد المصالح الحيوية والأمن القومي للولايات المتحدة وبالتالي كان إعلان حالة الطوارئ أمراً لابد منه، كما أعرب في تصريحاته عن خطورة التدفق الهائل للمهاجرين الذين وصفهم بالمجرمين وأفراد العصابات وتجار المخدرات .

فمنذ وصوله للحكم نلاحظ أن قضية الهجرة أصبحت تأخذ قدراً كبيراً من الاهتمام في خطاباته التي تتميز عادة بالعداء الشديد والعنصرية تجاه المهاجرين في الولايات المتحدة، وعمل أيضا على منع مواطني عدد من الدول الإسلامية من دخول الولايات المتحدة، كما أعلن إنهاء العمل ببرنامج " العمل المؤجل للطفولة الوافدة" المعروف اختصاراً بـــ(داكا) الذي كان قد اقترحه أوباما والذي يسمح بتوفير الحماية للمهاجرين القصر الذين دخلوا الولايات المتحدة بطرق غير رسمية حينما كانوا أطفالاً، كما يسمح لهم بالبقاء للدراسة أو العمل، ويمنح الجنسية الأمريكية لآباء هؤلاء الأطفال الحاملين للجنسية الأمريكية أو المقيمين في الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى إعلان ترامب سياسة عرفت (بالا" تسامح") والتي تتضمن اعتقال المهاجرين غير النظامين أو احتجاز أبنائهم قبل ترحيلهم قسراً إلى بلدانهم الأصلية.

ولم يتورع ترامب بعد وصوله إلى سدة الحكم بخمسة أيام من إصدار قرار تنفيذي عرف بـــ**"تمكين السلامة العامة داخل الولايات المتحدة"** بغية إلغاء العمل بكلا البرنامجين، إلا أنه تم مواجهته بمذكرة قانونية صادرة من إدارة الأمن الداخلي تنص على أن كل فئات المهاجرين يطبق عليهم قرار الرئيس باستثناء تلك الفئة التي يشملها برنامج" داكا" و"دابا".

وفي عهد الرئيس جون بايدن تعهدت إدارة بايدن بقبول ما يصل إلى 24 ألف فنزويلي إلى الولايات المتحدة، بشروط إنسانية، إذا تقدموا بطلب عبر الإنترنت مع كفيل مالي ودخلوا عبر مطار، على غرار الطريقة التي جاء بها عشرات الآلاف من الأوكرانيين منذ غزو روسيا لبلادهم. [22]

الخاتمة

إن الهجرة بشكل عام ظاهرة عالمية مؤرقة للبلدان المرسلة والمستقبلة على السواء، ارتبط مفهومها بالآمن وانتشار الجريمة، بالإضافة الى تدني الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة، مما أدى تحولها إلى مصدر خطر على الأمن القومي للدول الغنية والكبرى، ومنها نلاحظ تنامي هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تختلف سياسة حزبيها الجمهوري والديمقراطي في التعامل مع قضية الهجرة القادمة من حدودها الجنوبية، فهي لم تأخذ هذا الحيز الكبير من الاهتمام في السياسة الأمريكية في عهد ترامب فحسب، بل يرجع هذا الاهتمام لعهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون خلال فترتيه الرئاسيتين الأولى والثانية.

كما أن القوانين التي سنتها الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة المتعلقة بالهجرة أدت في الواقع إلى تدعيم التمييز والفصل العنصري والاستغلال الاقتصادي للمهاجرين.

إن الهجرة المكسيكية نحو الولايات المتحدة الأمريكية هي نتيجة لمسار تاريخي مرتبط للطلب المستمر لليد العاملة، إلا أن المكسيك تبدو اليوم في وضع حرج كونها دولة عبور، حيث تستقبل اليوم أعداداً كبيرة من المهاجرين من مختلف بلدان أمريكا الوسطى، ونتيجة لتشديد الرقابة على الحدود مع الولايات المتحدة بشكل متزايد واستحالة عودة هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم تبقى المكسيك غارقة بالمهاجرين.

النتائج

1- في بداية الهجرة لم يكن هدف المهاجرين الاستقرار في الولايات المتحدة الأمريكية، بل جمع المال والعودة إلى أوطانهم، ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى، دفع الكثير منهم إلى الاستقرار والاندماج في المجتمع الأمريكي والحصول على الجنسية الأمريكية.

2- لايزال كثير من المهاجرين في أمريكا يعانون من صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإيجاد الهوية المناسبة لهم بسبب الحيرة ما بين الاعتزاز بتراثهم وتجنب التحيز والتمييز في وطنهم الجديد، كما انهم لا يزالون يعانون من التهميش في المجتمع الأمريكي والحياة السياسية الأمريكية.

3- ان الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية تعود الى عدم الاستقرار السياسي والصراعات على السلطة والحروب الاهلية بالإضافة الى تدني الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة.

4- لا يوجد سياسات حقيقية من الدول المتقدمة لمعالجة أو محاربة الهجرة غير الشرعية بالقضاء على أسبابها ودوافعها.

المراجع

1. اليونسكو (2023)، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين، الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، باريس، منشورات اليونسكو.
2. فختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في العلاقات الأور- مغاربية، رسالة ماجستير " غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011، ص31.
3. محمود معروف، التصدي للهجرة أولوية قصوى، من الموقع الالكتروني: المغرب، الرباط، 2005. http://www2.swissinfo.org/sar/swissinfo.htm1?sitect=41sid=437
4. جميلة سي يوسف، إشكالية بناء الدولة في أفريقيا، مجلة السياسة العالمية، المجلد6، العدد1، سنة 2023، ص238.
5. حمدي شعبان: الهجرة غير الشرعية، مصر http: ://www.policemc.gov.bh/reports/2011/June/22-6-2011
6. علي يونس، أثر هشاشة الدولة والفقر على الإرهاب في أفريقيا باستخدام نموذجي المربعات الصغرى (ols) والاتحاد الجغرافي الموزون(gwr)، العدد29، يونيو2023، ص19.

7. صايش عبد الملك: التعاون الأورو- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة باجي مختار- عنابة، كلية القانون، 2007،ص44-45.
8. أحمد علو، دراسات وأبحاث، الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة، العدد تموز، 2009. htttp://www.lwbarmy.gov.lb.ar.news
9. سامي محمود، أسامة بدير، أوروبا والهجرة غير الشرعية في مصر بين المسؤولية والواجب، مركز الأرض، القاهرة، يونيو، 2009، http://www.lchr-eg.org.archive.10417social.doc
10. أحمد يوسف محمد، تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، العدد1، السنة الأولى، 2023، ص59.
11. الهادي أبولقمة، الانفجار السكاني، ليبيا منشورات جامعة السابع من ابريل، 1993،ص35.
12. علي وهب، الجغرافية البشرية، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986، ص48.
13. أمننه الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية. https://www.idsc.gov.eg
14. سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، مجلة رؤى استراتيجية، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، أبو ظبي، عدد جوان 2013، ص97.
15. الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، http://ar.wikipedia.org
16. غرين بالاست، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شرائها، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص153-154.
17. حليم أبورحمة، الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، جريدة الدستور http://www.ADDUSTUR.com
18. دور اتفاقية النافتا في مواجهة الهجرة غير الشرعية في المكسيك ttps://www.asjp.cerist.dz.
19. أمريكا وغواتيمالا توقعان اتفاقية هجرة مثيرة للجدل ttps://www.alarabiya.net
20. حرب أمريكا على المهاجرين تؤدي أشد مواطنيها فقراً. https://emaratalyoum.com
21. تأثير تدفق المهاجرين عبر المكسيك في انتخابات الرئاسة الأمريكية
22. ttps://futureuae.com- سياسة دونالد ترامب تجاه الهجرة https://arwikipedia . org